AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. Box: 3243, Addis Ababa, Ethiopia, Tel.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدور العادية الخامسة والعشرون
جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 14-15 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/16 (XXV)

تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ عن التحضيرات للأحداث العالمية المتعلقة بتغير المناخ في 2015

تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ عن التحضيرات الأحداث العالمية المتعلقة تغير المناخ في 2015

أولا. مقدمة:

1. يغطي هذا التقرير نتائج مداولات الاجتماع التحضيري للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ، المنعقد في 13 يونيو 2015، في جوهانسبيرج، والتعهدات الأفريقية خلال اجتماعات الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في جنيف (8–13 فبراير 2015) وفي بون (1–11 يونيو 2015)، وكذلك المشاورات غير الرسمية في باريس (6–8 مايو 2015).

ثانيا. الاجتماع التحضيري للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ

2. عقدت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ اجتماعا في 15 يونيو 2015، في جوهانسبيرج. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو إطلاع أعضاء اللجنة على وضع المفاوضات العالمية حول تغير المناخ ومناقشة التعهدات الأفريقية في هذا الصدد مع التأكيد على أهمية التحدث بصوت واحد والتركيز على الموقف الأفريقي الموحد.

ثالثا. تمويل المناخ ومعالجة الاحتياجات التكنولوجية

3. تم التذكير بأن أفريقيا تحتاج إلى 7–15 مليار دولار أمريكي لمعالجة التكيف مع تغير المناخ، غير أنه بحلول 2012، كانت أفريقيا قد تلقت 12 مليون دولار أمريكي فقط. وتتطلب إجراءات التخفيف 52–68 مليار دولار أمريكي في السنة قبل 2030 لوضع أفريقيا على مسار التنمية القائمة على الانبعاثات المنخفضة للكاربون. ويتعذر توفير هذه المبالغ من الموارد المحلية لأفريقيا.

4. بلغ عدد الهيئات الوطنية الأفريقية المحددة والجهات المختصة المرشحة المقدمة إلى صندوق المناخ الأخضر، 46. ومن بين هذه البلدان، طلب 27 بلدا الدعم للاستعداد لمواجهة تغير المناخ وتواصلت أمانة صندوق المناخ الأخضر معها للتعرف على احتياجاتها المحددة وطرق التسليم وتقديم مقترحات التمويل لتمكينها من الاستعداد.

5. علاوة على ذلك، قدمت تسعة بلدان أفريقية خطابات الترشيح لدعم اعتماد 15 كيانا لتنفيذ المشاريع والبرامج التي يمولها صندوق المناخ الأخضر. وقد تم اعتماد كيانين منها، وتجري مراجعة ستة طلبات أخرى أما السبعة المتبقية فهي بصدد تجميع طلباتها.
6. تعمل أمانة صندوق المناخ الأخضر على تظيم حلقة تدريبية في 5 سبتمبر في الاسكندرية، مصر، لجميع الهيئات الوطنية الأفريقية المحددة الست والأربعين، من أجل تعزيز القدرات الأفريقية فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة تغير المناخ وإمكانية الحصول على اعتمادات صندوق المناخ الأخضر.
7. تعد التكنولوجيا المفتاح والعامل المغير الذي يمكن أفريقيا من أن تسلك مسارا مستداما في هذا الصدد. فيتعين تعزيز القدرات الأفريقية لتمكينها من الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة والنظيفة والسليمة بيئيا وبأسعار معقولة، واكتسابها ونشرها.
8. وقد بلغ عدد الكيانات الأفريقية الوطنية المحددة التي تم إقرارها كمراكز وشبكات لتكنولوجيا المناخ ما يناهز 32 كيانا.

التوصيات:

9. تبادل الاجتماع وجهات النظر واتفق على التوصيات التالية:

أ) حث الدول الأعضاء على الاستمرار في إقامة أنظمة وهياكل لتمكين أفريقيا من الاستفادة على نحو كامل من الآليات العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا دعما لتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

ب) حث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن، على تعيين هيئات وطنية محددة وكيانات تنفيذية وطنية لتسهيل فرص الحصول على الموارد المتاحة من صندوق المناخ الأخضر واستخدامها.

ج) حث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن، على أن تستمر في إنشاء الكيانات الوطنية المحددة لمراكز وشبكات تكنولوجيا المناخ.

رابعا- **الإجراءات الخاصة بالتخفيف:**

أ) **إجراءات التخفيف المناسبة على المستوى الوطني:**

10. تستطيع أفريقيا أن تشارك في جهود التخفيف العالمية من خلال تنفيذ إجراءات التكيّف المناسبة على المستوى الوطني التي تتيح الفرص أمام الاستثمار في مجالات مثل تنويع مصادر الطاقة وفعالية العمليات الصناعية والاستعاضة عن الوقود في أنظمة النقل وإدارة النفايات.

ب – **<u>الطاقة المتجددة</u>:**

11. يبلغ تعداد سكان البلدان الأفريقية الـ54 اليوم، حوالي مليار، (1) وسوف ينمو هذا التعداد ليبلغ مليارين (2) بحلول عام 2050. ويتطلب تحقيق الرفاهية لهذه الشعوب، من بين أمور أخرى، الوصول إلى الطاقة المضمونة والنظيفة بأسعار معقولة. ويعتبر الحصول على خدمات الكهرباء شرطا أساسيا مسبقا للتنمية البشرية ورفاهية الإنسان وكذلك للتنمية الاقتصادية المزدهرة وخلق فرص العمل. ويتعين على أفريقيا أن تعالج مسألة "الحصول على الطاقة" من خلال توسيع طاقاتها لتوليد الكهرباء من الشبكات وخارجها.

12. وعلى الرغم من توفر موارد وإمكانيات الطاقة لدى أفريقيا بشكل يتجاوز احتياجاتها الحالية إلا أن معظم سكانها يواجهون عجزا في الطاقة. ويتمثل الوضع الراهن للطاقة في أن أكثر من نصف سكان القارة لا تتوفر لديهم فرص الوصول إلى أي من خدمات الكهرباء. وينبغي لأفريقيا أن تزيد من فرص الحصول على الطاقة للوفاء باحتياجات العدد المتزايد من السكان وفي الوقت نفسه للحد من ازياد انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري للإسهام في الجهود العالمية التي تقودها البلدان المتقدمة طبقا لمسؤولياتها التاريخية في معالجة التهديد الذي ينطوي عليه تغير المناخ.

13. غير أنه، مع كون معظم مناطق القارة الأفريقية ريفية تغطيها شبكات كهربائية ضعيفة، وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، لن تصل نسبة كبيرة من المناطق الريفية إلى هذه لشبكات لعقود كثيرة. لذلك يجب أن تسعى مبادرة تحويلية بشأن الطاقة المتجددة إلى إدراج الحصول على الكهرباء كأولوية واضحة مع الاعتراف بأن تحقيق الجزء الأكبر من ذلك سوف يقتضي حلولا خارج الشبكات تتطلب حوافز إضافية ودعما وتدابير لبناء القدرات. وقد بدأ عدد من البلدان بالفعل في استخدام مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع، عن طريق الشبكات وخارجها – مما يعني

أن الخبرات الأفريقية القيمة مع اتجاهها نحو هذا النموذج الجديد والحديث لتوزيع الطاقة المتجددة، فإنها تصبح متوفرة على نحو متزايد وتستطيع أن تتقاسم الدروس التي اكتسبتها مع جيرانها.

14. في السنوات الأخيرة، كان أكثر من نصف القدرات المضافة عالميا يأتي من الموارد المتجددة مدفوعة بالأسعار المنخفضة التي جعلت استخدام فولت الطاقة الشمسية على نطاق واسع والرياح الشاطئية تنافسيا من حيث التكلفة بصورة متزايدة مع توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري. على سبيل المثال، في السنوات الخمس الماضية انخفضت تكلفة وحدات فولت الطاقة الشمسية بحوالي 75% وأصبحت تكلفة توليد الطاقة من الموارد المتجددة أرخس خيار في معظم المواقع. وأصبحت أنظمة الطاقة المتجددة المختلطة اللامركزية سائدة وجذابة على نحو متزايد في إمداد المناطق الريفية بالطاقة.

15. كمساهمة في الجهود العالمية بقيادة البلدان المتقدمة لمعالجة المناخ والتنمية، بدأت الاستجابة الإقليمية الجريئة تتبلور في إطار المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة التي اقترحتها مجموعة المفاوضين الأفريقيين كشراكة تحولية جديدة للوصول المعجّل إلى الطاقة المتجددة واستخدامها في القارة الأفريقية. والهدف هو تحفيز ارتفاع كبير في الاستخدام المتجددة لمساعدة البلدان الأفريقية على تلبية احتياجاتها من الطاقة الآخذة في التوسع وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. والقصد هو توفير عشرة آلاف ميغاواط من سعة الطاقة المتجددة الإضافية والتعزيز المصاحبة لذلك وإضفاء الطابع الذكي على محطات الطاقة بمختلف الدرجات في الأمد المتوسط المباشر بحلول 2020. وسيكون هذا بمثابة المرحلة الأولى من المبادرة وسيستخدم لبناء القدرة واكتساب الخبرة المطلوبة للجهود الموسعة على نحو كبير في فترة ما بعد 2020.

16. تولت أفريقيا القيادة الدولية في النداء لشراكة عالمية طموحة وبرنامج دعم لتحوّل أنظمة الطاقة المتجددة في كافة البلدان. لقد أقرّ المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة بهذا الاقتراح من مجموعة المفاوضين الأفريقيين في مقرره 5/15 الذي ينادي صندوق المناخ الأخضر وجميع الشركاء بدعم التفعيل الكامل لمبادرة المجموعة

الأفريقية للطاقة المتجددة وذلك للشروع في أنشطة ومشاريع رائدة ملموسة بغية إظهار الإمكانات الكاملة لمثل هذه الحوافز ووضع الأساس لزيادة كبيرة وسريعة.

17. نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعين فنيين لتبادل الأفكار وإلقاء مزيد من الضوء على المقترحات الممكنة في هذا الصدد، عُقد الأول في أديس أبابا في 17 مارس والثاني في القاهرة في 23 مايو 2015.

18. دعا إعلان قمة مجموعة السبعة المنعقدة في شلوس إلماو بألمانيا يومي 7 و8 يونيو 2015 إلى الوصول المعجّل إلى الطاقة المتجددة في أفريقيا. واقترح إعداد خطة عمل تقدم إلى الاجتماع الوزاري حول تمويل الطاقة المقرر عقده في ليما على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي/ البنك الدولي.

19. بدأت معالم العديد من المبادرات تتجلّى وتُبذل الجهود في مجال توليد الطاقة المتجددة في أفريقيا. ومن المهم جدا أن تضمن أفريقيا القيادة والملكية والتنسيق والتآزر لتجنب الازدواجية والتكرار حتى تعكس هذه المبادرات في الموقف والمصالح الأفريقية وتضيف القيمة أيضا من حيث تحسين القدرات الإنتاجية الأفريقية وتطوير ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة.

20. من المهم بالمثل قيام أفريقيا باتخاذ مبادرة في مجال التكييف تتكون من تقديم الدعم المعزّز للتكييف في أفريقيا نظرا لأهميته ووفقا للموقف الأفريقي الموحد الذي يشدّد على الحاجة إلى التوازن بين التكييف والتخفيف.

التوصيات:

21. تبادل الاجتماع وجهات النظر حول التوصيات التالية واتفق عليها:

أ. **يشير** إلى مقرر القمة بشأن البرنامج الرئيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة حول الطاقة المتجددة، **ويؤكد** على أهمية تنفيذه والتواصل في هذا الصدد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الدولية للطاقة المتجددة وضمان مواءمة جميع المبادرات والمقترحات الأخرى مع البرنامج الرئيسي والوصول إلى التمويل المقدم من صندوق المناخ الأخضر على أن يقود رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة العمل في هذا الصدد؛

ب. **يوافق،** في هذا الصدد، على أن يقدم فريق العمل الفني برئاسة رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وعضوية مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللنة الدولية للطاقة المتجددة، مقترحات ومشاريع عملية بهدف تجنب الازدواجية وضمان وحدة الغرض الأفريقي تمشياً مع أجندة 2063؛

ج- **يحيط علماً** بالنداء الذي وجهه زعماء مجموعة ال7 خلال القمة المنعقدة يومي 7 و8 يونيو 2015 في اسكلوس إيلماو، ألمانيا، للتعجيل بالوصول إلى الطاقة المتجددة في أفريقيا، **ويرحب** بالدعم المعبر عنه لصالح أفريقيا. وفي هذا الصدد، **تُناشَد** مجموعة ال7 التشاور والعمل بشكل وثيق مع الفريق الفني تحت قيادة وتوجيه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لضمان ملكية وقيادة أفريقيا لهذه المبادرة.

خامسا- مفاوضات المناخ العالمية:

ألف- فريق العمل المختص لمنبر دوربان (ADP 2.8) (جنيف 8-13 فبراير 2015)

22. كان الاجتماع يهدف إلى إعداد نص تفاوضي وفقا للصلاحيات الممنوحة من ليما. إنّ إدارة دورة منبر دوربان في جنيف من قبل الرئيسين المشاركين أُعتبرت إجابية من قبل الأطراف وكانت شفافة وشاملة بقيادة الأطراف. في نهاية الاجتماع، اتفقت الأطراف على نص جنيف المكوّن من 86 صفحة (مؤلف من نص ليما والإضافات التي تمت في جنيف) كأساس للمفاوضات التي بدأت في بون من 1 إلى 11 يونيو 2015.

23. أكدت المجموعة الأفريقية خلال الاجتماع بأنّ مفاوضات منبر دوربان كان ترمي إلى التوصل إلى اتفاق مع القوة القانونية التي عزّزت النظام الحالي المتعدد القائم على القواعد. وعليه، يجب أن تسترشد بمبادئ وأحكام الاتفاقية. وشدّدت المجموعة على أنّها تتوقع إدراج أهداف خفض درجات الحرارة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المصاحبة وهدف التكيّف في الاتفاقية مع تمويلها ودعمها تكنولوجيا. ويعتبر الهدف العام للتكيّف آلية للإقرار بالإمكانية العالمية والطابع الإلزامي للتكيّف بالنسبة للمجتمع الدولي.

24. فيما يتعلق بالتخفيف، أكدت المجموعة الأفريقية على أهمية معالجة التمييز بين الالتزامات الواردة في اتفاقية 2015 بطريقة تتفق مع المادتين 3 و4 من الاتفاقية. وأكدت المجموعة مجددا على ضرورة رفض أي خرق لهذه المبادئ.

25. بخصوص التمويل، شددت المجموعة على أنه يجب أن يعالج اتفاق باريس الثغرات الحالية ويضمن الإدماج الكامل للعناصر التالية:

- مبادئ واضحة بشأن تقديم التمويل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وذلك تمشيا مع مسؤوليات محددة بوضوح بموجب الاتفاقية والقرارات الأخرى ذات الصلة.
- أهداف مقدرة كميا تربط بين مستوى الدعم بالهدف الخاص بدرجة الحرارة ويشدد على الربط بين تصرفات البلدان النامية وتقديم الدعم لهم وبما يتماشى مع احتياجاتها على نحو ما حددتها إلى جانب عملية لاستعراض مستوى الدعم المقدم للبلدان النامية وتقديم معلومات مستكملة بشأنها بصورة منظمة.
- ترسيخ آلية التمويل الحالية والأموال الموجودة بما في ذلك صندوق التكيف في إطار قنوات الأداء.
- توضيح مصادر التمويل وضمان الشفافية للتدفقات المالية من البلدان الأطراف المتقدمة إلى البلدان النامية وقياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها،
- تفعيل المعايير المتفق عليها للمعايير الجديدة والإضافية والممكن التنبؤ بها والمستدامة والكافية وذات الأعباء المشتركة فيما بين البلدان المتقدمة.

26. بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها، دعت المجموعة الأفريقية إلى تعزيز آلية التكنولوجيا الحالية التي أنشئت بموجب الاتفاقية بمهامها وصلاحياتها وطرق عملا، عن طريق إقامة صلة رسمية بين آلية التكنولوجيا وآلية التمويل وفقا للاتفاقية وذلك لضمان تنفيذ إجراءات ملموسة في البلدان النامية وخصوصا تلك الأكثر ضعفا مثل أفريقيا.

باء. مشاورات باريس غير رسمية (باريس، 6-8 مايو 2015):

27. نظمت حكومتا بيرو، التي تتولى رئاسة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف وفرنسا التي ستتولى رئاسة الدورة الحادية والعشرين مشاورات غير رسمية في باريس في الفترة من 6 إلى 8 مايو 2015. وقد حضرت المشاورات تسعة وأربعون طرفا ممثلة في

معظمها بمستوى رئيس الوفد، فضلا عن الرئيسان المشاركان لمنهاج دوربان للعمل المعزز، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفريق الأمين العام للأمم المتحدة. وكانت أفريقيا ممثلة بمصر (منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ ورئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة) والسودان (رئيس مجموعة المفاوضين الأفريقية) وجنوب أفريقيا (رئيس مجموعة الـ77 والصين) وأنجولا (رئيس أقل البلدان نموا) وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

28. تتم تنظيم جدول الأعمال بطريقة تمكّن من مناقشة مجموعة من القضايا التي تتناول جوانب مختلفة من "الطموحات" بموجب اتفاق باريس وسبل زيادة الطموحات قبل 2020، وتحديد أهداف على المدى الطويل، ومسألة عملية ودورات الاستعراض.

29. وشددت المجموعة الأفريقية على أن زيادة الطموحات تتطلب العناصر الرئيسية الثلاثة التالية:

- تعبير القيادة العاجلة من قبل الدول المتقدمة في زيادة التخفيف والإسراع في تعبئة التعهدات البالغة 100 مليار دولار
- التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال تنفيذ نتائج خطة عمل بالي.
- ما وراء ذلك – سيتطلب زيادة الطموح "جدول أعمال" يتم توسيع نطاقه بشكل كبير في مرحلة ما قبل عام 2020

30. أظهرت المناقشات حول المحاور الرئيسية الثلاثة لجدول الأعمال أن مسألة التمايز توجد في صميم النقاش بطريقة شاملة، نظرا لأن البلدان المتقدمة الأطراف كانت تضغط من أجل تحمل جميع الأطراف الواجبات والالتزامات نفسها، في حين أن البلدان النامية الأطراف كانت ترفض ذلك من خلال الإصرار على التفريق بينها وبين نظيراتها المتقدمة.

جيم. مؤتمر بون تغير المناخ (بون، 1–11 يونيو 2015):

31. انعقد مؤتمر بون بتغير المناخ في الفترة من 1 إلى 11 يونيو 2015 في بون، ألمانيا. وعقدت الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفي والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والاجتماع التاسع للدورة الثانية لفريق العمل المختص المعني بمنهاج دوربان للعمل المعزز من 1 إلى 11 يونيو 2015.

32. يتمحور برنامج عمل فريق العمل المختص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز حول تيار العمل 1 (اتفاق 2015) وتيار العمل 2 (طموح ما قبل 2020). وفي إطار تيار العمل 1، ناقش منهاج ديربان للعمل المعزز: التخفيف، التكيف، التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات (وسائل التنفيذ)، الشفافية، المساهمات المقصودة المحددة وطنيا وغيرها من القضايا المتعلقة بالعناصر. وفي إطار تيار العمل 2، تم عقد اجتماعات للخبراء الفنيين حول موضوع إمدادات الطاقة المتجددة وتسريع العمل لفعالية الطاقة في البيئات الحضرية.

33. بحثت الهيئات الفرعية البنود الروتينية من جدول الأعمال المتعلقة بما يلي: متطلبات تقديم التقارير الوطنية، الآليات السوقية وغير السوقية، نقل التكنولوجيا، التكيف، بناء القدرات، أقل البلدان نموا، تدابير الاستجابة، المسائل الجنسانية وتغير المناخ، الزراعة، العلوم والاستعراض، والقضايا المنهجية بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو.

34. وفقا لولاية منهاج ديربان للعمل المعزز، ينبغي اعتماد الاتفاق الجديد من خلال مؤتمر الأطراف الـ21 في باريس (2015) وتنفيذه اعتبارا من عام 2020. وكان الهدف من اجتماع فريق العمل المختص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز هو إعداد نص موجز ومتماسك ومبسط وذلك لتسهيل المفاوضات حول المسائل الموضوعية فيما بين الأطراف وبناء على نص جنيف. وقد أبدت الأطراف روحا إيجابية وبناءة، على الرغم من أنه يمكن تعزيز وتيرة المفاوضات. وفي هذا الصدد، سعت مجموعة المفاوضين الأفريقية للمساعدة في هذه العملية ودعم الرئيسان المشاركان لمنهاج ديربان للعمل المعزز في ضمان تقودها الأطراف وشفافية وشاملة، باعتبارها المكون الرئيسي لنتائج باريس. تقدم النص التفاوضي تجاه شكل متماسك حيث يمكن االتفاوض بشأن الخيارات المختلفة للاتفاق في دورات إضافية في أغسطس وأكتوبر، بما يمكّن الوزراء من اتخاذ قرارات سياسية واضحة في باريس.

35. أكدت مجموعة المفاوضين على أهمية تقييم التقدم المحرز في المفاوضات من خلال النسخ المنقحة لنص جنيف، مثل الاتفاق الوارد في نص الأطراف. وشددت المجموعة على أهمية اتفاق بارس للأطراف الذي أدى إلى نظام دولي قائم على قواعد لفترة ما بعد عام 2020. وعقب اجتماع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني

بالبيئة في القاهرة يومي 5 و6 مارس 2015، أوجزت مجموعة المفاضين الأفريقيين رؤية اتفاق 2015، من بين الاعتبارات الأخرى التي مفادها أن:

- الاتفاق سيخضع بلاتفاقية وفقا لمبادئها وأحكامها وخاصة مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها والإنصاف. ويتم تعزيز تنفيذ الاتفاقية وملاحقها على أساس العلم والإنصاف ونظام قائم على قواعد متعددة الأطراف بطريقة متوازنة وطموحة.
- الاتفاق سيوفر التكافؤ بين التخفيف والتكيف، أخذا في الاعتبار زيادة عبء التكيف على البلدان النامية بسبب نقص جهود التخفيف الإجمالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكفل الاتفاق إبقاء طموح التخفيف العالمَ على المسار لجعل زيادة درجات الحرارة العالمية أقل بكثير من 1.5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية بحلول نهاية هذا القرن.
- الاتفاق سيؤدي إلى تفعيل المسؤولية العالمية للتكيف من خلال هدف عالمي للتكيف يعزز تنفيذ التزامات التكيف بموجب الاتفاقية والتي تقر باستثمارات التكيف في البلدان النامية، احتياجات التكيف والتكاليف بما في ذلك كفاية الدعم المقدم من الدول المتقدمة.
- الاتفاق يجب أن يؤكد على الالتزام الدولي لجميع الأطراف من البلدان المتقدمة وغيرها من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بتوفير تمويل المناخ والتكنولوجيا إلى البلدان النامية كوسيلة لتعزيز العمل نحو تحقيق أهداف الاتفاقية.
- زيادة الطموح قبل عام 2020، حيث القيادة العاجلة من الدول المتقدمة في زيادة التخفيف والإسراع في تعبئة 100 مليار دولار أمريكي الذي تم التعهد به لدعم إجراءات ملموسة في مجال التكيف والتخفيف ملموسة والتنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال تنفيذ نتائج خطة عمل بالي وفوق ذلك كله يتطلب وزيادة الطموح توسيع نطاق "جدول الأعمال" إلى حد كبير في فترة ما قبل 2020.

36. واصل استمر تيار العمل 2 عملية الخبراء الفنيين لتحديد فرص التخفيف إلى جانب المنافع المشتركة بلتكيف والصحة والتنمية المستدامة مع التركيز على إمدادات الطاقة

المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في البيئات الحضرية. وخلال عملية التقييم، تمت مناشدة الدول المتقدمة إعادة النظر في أهدافها لعام 2020 وإلغاء الشروط وتعزيز الدعم للبلدان النامية، على النحو المطلوب بموجب الفقرتين 3 و4 من القرار CP.19/1.

37. استنادا إلى نص المجموعة الأفريقية، أحرزت مجموعة الـ77 والصين تقدما كبيرا في وضع نص موضوعي وطموح لمشروع مقرر باريس بشأن تيار العمل 2 للإقرار بالحاجة إلى تسريع تنفيذ الاتفاقية، وتعزيز عملية الفحص الفني للتخفيف وإطلاق عملية موازية للفحص الفني للتكيف وتعزيز المشاركة الرفيعة المستوى.

38. هناك دعم كبير لمبادرة الدعم العالمي للطاقة المتجددة المقترحة من قبل المجموعة الأفريقية، فضلا عن مبادرة متكاملة على المستوى القاري التي يتم اتخاذها من خلال مجموعة عمل برئاسة رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وبما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقية والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

39. توفر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، حسب الاقتضاء، تقييمات للمعرفة العلمية بشأن تغير المناخ وتقدم التوجيهات لتنفيذ المعاهدة بما في ذلك الإجابة على أسئلة الأطراف العلمية والتكنولوجية والمنهجية. وبناء على ذلك، ناقشت الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشروة العلمية والتكنولوجية قضايا متعلقة بالتوجيه المنهجي للأنشطة المرتبطة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ودور حفظ الغابات وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة مخزونات الكربون في الغابات. وشددت المجموعة الأفريقية على ضرورة الاستفادة أيضا من مزايا إنعدام الإنبعاثات الكربونية في عملية المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتقديم بيانات ملموسة بشأن مزايا انعدام الإنبعاثات. وفيما يخص الزراعة، ركز النقاش على وضع نظم الإنذار المبكر وخطط الطوارئ وتقييم المخاطر ومواطن الضعف في النظم الزراعية، بالنسبة لسيناريوهات تغير المناخ المختلفة. وناقشت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أيضا قضايا مرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا بما في ذلك مراجعة 2013–2015 التي تستند إليها مفاوضات اتفاقية 2015 بشأن

ملائمة الهدف العالمي بعيد المدى ب 2 درجة و 1.5 درجة والتقدم العام نحو تحقيقه. وناقش جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قضايا بشأن تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة، بعد تمكين الأطراف من تبادل المعلومات، والتجارب ودراسات الحالات حول تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية.

40. تساعد الهيئة الفرعية للتنفيذ مؤتمر الأطراف في تقييم ومراجعة التنفيذ الفعال للإتفاقية. وناقشت الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ قضايا من قبيل خطط التكيف الوطنية، وبناء القدرات، وبرنامج عمل نيروبي، والتعليم والتدريب والتوعية العامة، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وجدد فريق أفريقيا التأكيد على أهمية عملية صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية للتكيف (برامج العمل الوطنية) في المناقشة، وشدد الفريق كذلك على أهمية تطوير ونقل التكنولوجيا من خلال تعزيز برنامج بوزنان الاستراتيجي كنافذة وحيدة لدعم خطط البلدان النامية في نقل التكنولوجيا مثل تقييم الاحتياجات التكنولوجية. وفيم ايخص بناء القدرات لتنفيذ الاتفاقية، سلطت المجموعة الأفريقية الضوء على أهمية بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية، ودعت إلى إنشاء مؤسسة دائمة بموجب الاتفاقية لضمان دعم ثابت لبناء قدرات البلدان النامية.

41. وبشكل عام، كان التركيز الرئيسي لمؤتمر بون للمناخ على عملية فريق العمل المتخصص بشأن منبر دوربان بسبب الآمال التي تمثلها لمعالجة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية عن طريق تكثيف الأنشطة وحاجة فريق العمل المتخصص للاستكمال عمله واعتماد اتفاقية ملزمة قانونيا بحلول ديسمبر المقبل خلال مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين في باريس. وقد شاركت الأطراف خلال مؤتمر بون بشكل إيجابي لضمان وفاء فريق العمل المتخصص بالتطلعات واحترام الوقت المحدد. وهدف اجتماع فريق العمل المتخصص 2.9 إلى تحضير نص مختصر ومتناسق ومعمم من أجل تسهيل التفاوض على قضايا جوهرية بين الأطراف، بناء على وثيقة جنيف. غير أن التقدم في هذا الصدد كان محدودا ويطرح بالتالي بعض الانشغالات بخصوص إدارة عملية التفاوض نظرا للوقت المحدود المتبقي، من أجل ضمان نتائج منصفة، متوازنة، تقودها الأطراف، وناجحة في مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين.

خامسا. أنشطة أخرى مرتبطة بتغير المناخ:

باء. ورشة العمل الاقليمية لبناء القدرات بشأن الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ

42. نظمت مصر، بموجب المقرر 15/8 (مارس 2015) الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، ورشة العمل الاقليمية لبناء القدرات بشأن الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ لأفريقيا في 17–19 مايو 2015 في القاهرة. ودعمت الورشة من قبل مجموعة المفاوضين الأفريقيين، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا.

43. وتمثل الهدف من الورشة في بناء فهم مشترك ضمن البلدان الأفريقية بشأن المسائل المختلفة المتعلقة بالتحضير والإعلام للموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ، وبلورة القدرات الأفريقية من حيث وضع الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ والتفاوض بشأنها.

44. وشارك في الورشة مندوبون ممثلون عن 32 دولة أفريقية[1]. إضافة إلى 18 ممثلا بما في ذلك المتكلمون الرئيسيون، والخبراء، وممثلو وكالات الأمم المتحدة، وممثلو مؤسسات التفكير، والمجتمع المدني، وكذلك ممثلون عن الرئاسة الفرنسية للمؤتمر الواحد والعشرين للأطراف، والولايات المتحدة الأفريقية.

45. وكانت الرسائل الرئيسية الناتجة عن مداولات ونقاشات الورشة كما يلي:

- جعل التكيف التزاما عالميا ينبغي أن يكون جزءا من اتفاق 2015. وينبغي الاعتراف بمساهمات الدول الأفريقية في التكيف كمساهمة للجهد العالمي بشأن تغير المناخ، حيث أن أعباء التكيف المتزايدة تحول الموارد من أنشطة التنمية الأخرى.
- حتى ولو لم تتوفر البلدان الأفريقية على معلومات كافية حول التكيف، فمن المهم تقديم أفضل المعلومات المتوفرة بشأن التخطيط لتطلعات التكيف، واحتياجات التكيف، وحيث أمكن، استثمارات التكيف الماضية.

[1] الجزائر وأنغولا وبوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غينيا، ليبيريا، ليبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، النيجر، نيجيريا، جمهورية الكونغو، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي

- ينبغي تقوية تعهدات الأطراف في الملحق 2 بتقديم الحاجة من الدعم، في مقدمة الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ، وفي اتفاقية 2015، كما اعتبر توجيه نداء للبلدان النامية لتقديم تقارير عن تعهداتها لدعم فترة ما بعد 2020 خطوة هامة لتحقيق اتفاقية ناجحة في باريس.
- ينبغي تأكيد وتقوية العلاقات بين احتياجات التخفيف، والتكيف، ووسائل التنفيذ.
- وفيما يتعلق بالتخفيف، شجعت الدول الأفريقية على بتقديم امكانيات التخفيف بناء على الدعم المتوفر، إلى غاية وضوح ترتيبات الدعم لمرحلة ما بعد 2020.
- حذر المشاركون من إظهار الأنشطة المدعومة مقابل الأنشطة غير المدعومة، قبل توضيح الواجبات الصريحة من قبل البلدان المتقدة في تقديم الدعم للعمل الخاص بالمناخ في البلدان النامية مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى عدم اصدار حكم سابق على نتائج المفاوضات من خلال الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ لأن النظام الحالي ينص على أن أعمال التخفيف المناسبة من قبل البلدان النامية تعتبر طوعية وتعتمد على مدى الدعم الذي يتم تلقيه من البلدان المتقدمة من حيث التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرة.
- تأكيد الطابع الخاص للظروف الوطنية وضرورة تقديم الدعم للبلدان الضعيفة وخاصة في أفريقيا.
- ينبغي استخدام الموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ كوسيلة للحصول على الدعم من صندوق المناخ الأخضر بتوجيه من رئيس المؤتمر الأفريقي الوزاري حول البيئة.
- الحاجة إلى تحسين وترقية الخطوط التوجيهية والصيغة للموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ المعتمدة من قبل مجموعة المفاوضين الأفريقيين. يجب أن يتسم المزيد من تحديث الخطوط التوجيهية للموجة الثانية من مقترحات تغير المناخ المعتمدة من قبل المجموعة الأفريقية للتفاوض بالبساطة والواقعية.

46. خلال ورشة العمل، قدم الطلبان التاليان إلى المؤتمر الأفريقي الوزاري حول البيئة:

- تنظيم ورشة عمل/حدث لتنمية القدرات الأفريقية على تقديم مقترحات المشاريع إلى صندوق المناخ الأخضر. وفي هذا الصدد لوحظ أن أمانة الصندوق بصدد تنظيم

ورشة عمل تعقد في الأسكندرية، مصر، في 5 سبتمبر 2015، وتشارك فيها السلطات الأفريقية المعينة البالغ عددها 46.

- المساعدة على تحديد الموارد (الخبراء/الموارد المالية) التي تحتاج إليها البلدان الأفريقية لتطوير الموجة الثانية لمقترحات تغير المناخ الخاصة بها.

التوصيات:

47. تبادل الاجتماع وجهات النظر حول التوصيات التالية واتفق عليها:

أ. طلب من اصندوق المناخ الأخضر استعراض وترقية خطوطه التوجيهية للموجة الثانية لمقترحات تغير المناخ في ضوء مداولات ونتائج ورشة الأعمال.

ب.طلب من المؤتمر الأفريقي الوزاري حول البيئة توفير الخطوط التوجيهية لموجة الثانية لمقترحات تغير المناخ وكذلك نتائج ورشة العمل بوسائل إلكترونية.

ج. شجع كافة البلدان الأفريقية على استخدام تحديثات الخطوط التوجيهية للموجة الثانية لمقترحات تغير المناخ المعتمدة من قبل مجموعة المفاوضين الأفريقيين عند إعداد وبلورة الموجة الثانية لمقترحات تغير المناخ.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2015-06-15

Report of the Coordinator of the Committee of African Heads of State and Government on Climate Change on the Preparations for Global Climate Events in 2015

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8516

Downloaded from African Union Common Repository